BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

السيولة في السوق البحريني بين وفرة الودائع وتحديات الوصول إلى التمويل

بقلم: محمد الريس

تتمتع مملكة البحرين بمنظومة مالية ومصرفية راسخة أثبتت على مدى السنوات قدرتها العالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحافظة على مستويات قوية من السيولة والاستقرار المالي. وتعتبر إدارة السيولة شريان الحياة لأي نظام مالي. وفي مملكة البحرين، تمثل هذه الإدارة قصة نجاح ملهمة تجمع بين الرؤية الاستراتيجية والقدرة العالية على التكيف مع تقلبات الأسواق العالمية.

إن الحفاظ على مستويات سيولة قوية يتطلب نظرة ثاقبة تركز على بناء احتياطيات قوية تمكن البنوك من دعم المشاريع التنموية الكبرى وضمان استقرار الحركة الاقتصادية حتى في الفترات التي تشهد ضغوطاً إقليمية أو عالمية.

وعندما ننظر إلى مشهد السيولة اليوم، نجد أن التوازن بين حجم الودائع وتوفر الوصول إلى التمويل هو انعكاس لثقة عميقة يبنيها القطاع المصرفي مع عملائه وشركائه الدوليين. وتشير المؤشرات الحديثة إلى أن مستويات السيولة في السوق البحريني تواصل تسجيل مستويات قوية، مدفوعة باستقرار قاعدة الودائع ونموها التدريجي. ووفق "النشرة الإحصائية الشهرية" لعام 2025 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي؛ بلغ إجمالي الودائع نحو 19.8 مليار دينار بحريني، مسجلاً نموًا سنويًا يقارب 2.1% وهو ما يعكس استمرار ثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي المحلي، ويؤكد متانة البيئة المالية في المملكة.

وفي موازاة ذلك، يشهد السوق تحولًا تدريجيًا في مصادر السيولة، إذ لم تعد الودائع المصدر الوحيد للتمويل، فقد اتجهت البنوك إلى تنويع مصادرها عبر أدوات الدين والاقتراض من الأسواق الخارجية، في خطوة تهدف إلى تعزيز المرونة المالية ومواكبة المتغيرات العالمية. ويعكس هذا التوجه تطورًا في هيكل التمويل داخل القطاع المصرفي، وانتقالًا نحو نموذج أكثر تنوعًا يعتمد على تكامل بين السيولة المحلية والأسواق المالي.

هذا وقد شهدت مملكة البحرين خلال السنوات الماضية نجاحات متواصلة في الوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والإقليمية والدولية، سواء من خلال إصدارات السندات والصكوك، أو التمويلات المجمعة، حيث حظيت هذه العمليات بمستويات اكتتاب قوية وإقبال واسع من المستثمرين، بما يعكس الثقة العالية التي تحظى بها المملكة واقتصادها الوطني ومتانة القطاع المصرفي والمؤسسي. ويؤكد هذا الأداء ثقة الأسواق المالية العالمية في قدرة مملكة البحرين على توفير بيئة مالية واستثمارية مستقرة وجاذبة، مدعومة بأطر تنظيمية متطورة ومؤسسات مالية ذات كفاءة عالية.

وبالنظر إلى القطاع المصرفي ودوره في دعم السيولة، فإن البنوك في البحرين تحافظ على معدلات رأسمال وسيولة تفوق المتطلبات الرقابية في العديد من الحالات، الأمر الذي عزز من قدرته على دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية بكفاءة واستدامة. كما أن البيئة التنظيمية المتطورة التي يقودها مصرف البحرين المركزي، إلى جانب الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، ساهمت في ترسيخ مكانة المملكة كمركز مالي موثوق وجاذب للاستثمارات الأجنبية والمؤسسات المالية العالمية.

وفي نهاية المطاف، يبقى الرهان دائماً على استمرارية الابتكار في أدوات إدارة السيولة والتمويل لضمان مواكبة متطلبات المستقبل. فالقطاع المصرفي البحريني يواصل أداء دوره الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية، مستنداً إلى أسس مالية قوية، وسياسات حكيمة، ورؤية مستقبلية تركز على الاستدامة والابتكار والتنافسية الإقليمية لتعزيز مكانة البحرين كمركز مالي رائد يتسم بالمرونة والابتكار من خلال الإدارة الحكيمة للسيولة والتي تعد الضمانة الأكيدة لنمو الغد، وتعزيز قوة نظامنا المالي وضمان ازدهاره في كافة الظروف.

-انتهى-